PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**05-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Petroleum import costs fall to USD 400 million annually**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Mohsen Abdel Razik**

انخفاض فاتورة استيراد البترول إلى ٤٠٠ مليون دولار شهرياً

مصدر: إيجابى على الموازنة.. ولم نحسب الأثر المالى

كتب- محسن عبدالرازق ورويترز:

أكد طارق الملا، وزير البترول، أن فاتورة واردات المواد البترولية انخفضت الآن إلى ٤٠٠ مليون دولار شهرياً من ٦٥٠ مليون دولار، أى بنحو ٣٨.٥٪ شهرياً، مع تراجع أسعار النفط العالمية.

من جانبه قال مصدر حكومى مطلع إن وزارة المالية لم تتلق رسميا من وزارة البترول تقارير نتائج الأعمال لمراجعتها ودراستها لمعرفة الأثر المالى على الموازنة العامة للدولة، والمؤشرات الاقتصادية.

أضاف المصدر أن تراجع أسعار البترول العالمية ينعكس إيجابيا على الموازنة، خاصة أن مصر تستورد المواد البترولية.

وحول أثر انخفاض أسعار البترول العالمية على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى المقبل ٢٠١٦/ ٢٠١٧، قال المصدر إنه من المبكر الحديث عن هذا الأثر، لاسيما أن المناقشات لم تتم حول هذا الشأن مع وزارة البترول.

وتحتاج مصر شهريا لاستيراد نحو ٥٠٠ ألف طن من السولار و١٦٠ ألف طن من البنزين و٢٢٠ ألف طن من المازوت، فيما أكد مصدر مصرفى رفيع المستوى أن البنك المركزى يضع قطاع البترول ضمن الجهات التى لها الأولوية فى تلبية احتياجاتها الدولارية، لاستيراد الوقود والمحروقات.

أضاف المصدر أن المركزى والبنوك تقوم بتمويل قطاع البترول بشكل دورى. وقال «الملا»، لـ«رويترز»، إن تراجع أسعار البترول العالمية أدى إلى انخفاض فاتورة استيراد المواد البترولية والغاز لتصل إلى ٦٥٠ مليون دولار، من بين ٨٥٠ و٩٠٠ مليون دولار شهريا.

أضاف الوزير: «نحن نستورد الآن منتجات بترولية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار شهريا، بعد أن كانت تصل إلى ٦٥٠ مليون دولار فى السابق، فاتورة استيراد الغاز المسال مازالت كما هى عند ٢٥٠ مليون دولار شهريا».

وكان طارق الملا قال، نوفمبر الماضى، إن فاتورة استيراد المواد البترولية والغاز المسال تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار شهريا.

واستأجرت مصر سفينتين للتغييز خلال ٢٠١٥ لأن بإمكانها تصدير الغاز الطبيعى المسال، ولكن لا يمكنها استيراده دون تشغيل محطة لإعادة الغاز المسال إلى حالته الغازية.

وتعتمد مصر بكثافة على الغاز فى تشغيل محطات توليد الكهرباء التى تستخدمها المنازل والمصانع، وخسرت عقود خام برنت القياسى أكثر من الثلثين منذ منتصف ٢٠١٤.